محافظ البنك المركزي:

اجراءات جديدة لرفع رأسمال البنوك التجارية الى ستة مليارات ريال

صنعاء/سبأ /

كشف محافظ البنك المركزي اليمني عن اجراءات جديدة تستهدف رفع رأسمال البنوك التجارية في اليمن إلى ستة مليارات ريال لكل منها خلال خمس سنوات.

واوضح المحافظ احمد عبدالرحمن السماوي لدى تدشينه أمس في البنك المركزي اليمني فعاليات العام التدريبي الجديد لمعهد الدراسات المصرفية ان مجلس إدارة البنك المركزي اليمني عقد سلسلة اجتماعات كرست لتدارس سبل الارتقاء بعمل ونشاط البنوك التجارية في البلاد بما ينسجم مع التطورات الاقتصادية على المستوى الدولي وتوجه الاقتصاد العالمي نحو العولمة٠

وكان محافظ البنك المركزي اصدر قرار مجلس الادارة رقم /١٢/ لسنة ٢٠٠٤م قضى في مادته الاولى بان يكون الحد الادنى لرأس المال المدفوع لكل بنك مرخص له للعمل في الجمهورية بما في ذلك فروع البنوك العربية والأجنبية ستة مليارات ريال٠ وقضى القرار في مادته الثانية بان على كافة البنوك في الجمهورية استيفاء المبلغ المذكور خلال خمس سنوات تبدأ من عام ٢٠٠٥ وتنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م٠

وشدد محافظ البنك المركزي على ان البنوك التي لن تصل إلى المستوى المطلوب لرأس المال في الموعد المحدد سيكون امامها الاندماج مع غيرها من البنوك او التصفية ٠

وأشاد المحافظ السماوي بالدور الذي يضطلع به معهد الدراسات المصرفية في إطار تطوير عمل ونشاط البنوك التجارية على طريق تحقيق التوجهات الحكومية الموجهة لزيادة دور القطاع المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد٠

وكان الأخوان مدير عام شؤون الموظفين بالبنك المركزي مطهر السعيدي، ومدير عام معهد الدراسات المصرفية منصر فضل محمد تحدثا قبل ذلك حول مستوى تنفيذ خطط وبرامج التدريب المصرفي خلال العامين الماضيين واستعرضا اتجاهات التدريب للعام الحالي ٢٠٠٥ وأكدا استمرار المعهد في تعزيز نشاطه التدريبي لمواجهة مختلف متطلبات التطوير لقطاع المصارف وزيادة مساهمته في اجمال الدخل القومي المنتج.

حضر التدشين رؤساء ومدراء البنوك وشركات التامين والصرافة والتوفير البريدي، والباحثين الماليين والاقتصاديين وقيادات البنك المركزي والمعهد المصرفي٠

إلى ذلك افتتح الشيخ محمد بن يحيى الرويشان رئيس مجلس ادارة البنك التجاري اليمني عضو مجلس ادارة المعهد في وقت لاحق أمس في معهد الدراسات المصرفية ٠ ثلاث دورات مصرفية ايذانا بالعام التدريبي الجديد ٢٠٠٥ م تتعلق الاولى بالبطاقات المصرفية /افاق وخدمات/ والثانية باجراءات ومعايير الرقابة التحوطية٠

فيما تختص الدورة الثالثة بالحسابات الجارية، ويشارك في الدورات الثلاث التي تستمر اسبوعا /١٢٠/ متدربا من البنوك والتوفير البريدي .

تصوير /محمد حويس

الجوانب القانونية لمكافحة غسيل الأموال في دورة تدريبية بصنعاء

كتب/ أحمد الاسد

□ .. بدأت امس بصنعاء فعاليات الدورة التدريبية حول الجوانب الاجرائية والتقنية لمكافحة غسيل الأموال بمشاركة أكثر من خمسين متدربا يمثلون البنوك وشركات التامين وشركات صناعية وتجارية والتي نظمها المركز اليمني للتوفيق والتحكيم على مدى ثلاثة أيام من ٨-١٠ يناير الجاري يحاضر فيها خبراء دوليين ومحليين.

وفي تصريح لـ(الثورة) أوضح الاخ شاهر الصالحي أمين عام المركز أن الهدف من هذه الدورة هو بحث ومناقشة وسائل مكافحة غسيل الأموال على ضوء التحولات القانونية والاجرائية محليا واقليميا ودوليا ادراكا من قيادة المركز باهمية تاهيل الكوادر في القطاع المصرفي في هذا المجال والجهات الأخرى ذات العلاقة التي تؤطرها مقتضيات قانونية وطنية واقليمية ودولية ومنها صدور قانون غسيل الأموال في بلادنا عام ٢٠٠٣م والذي وضع جملة من القواعد المنظمة لهذه الاشكالية وحدد الاجراءات والتدابير التي توجب مراعاتها من قبل الجهات المعنية ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بعملية غسيل الأموال تماشيا مع التوجهات الدولية الهادفة إلى محاربة جرائم غسيل الأموال على النطاق الدولي. مشيرا إلى أن اقامة مثل هذه الدورات من شأنها أن تنمي قدرات الكوادر المصرفية بامكانية الكشف عن دخول الأموال غير المشروعة في النظام المصرفي اليمني وضمان سلامة التعامل مع التعاملات المصرفية المشبوهة والتي يمكن لها أن تدخل بلادنا ضمن الدول التي يتم فيها غسيل الأموال..

هذا وقد قام الخبير الدولي الدكتور عبدالقادر ورسمه في اليوم الأول من الدورة باستعراض عدد من المواضيع ذات العلاقة بجرائم غسيل الأموال منها القوانين والتشريعات وطرق مكافحتها وكذا دور كل من لجنة العمل المالي الدولي(منشه) ومجموعة اجمونت والانتربول بالإضافة إلى دور البنوك وشركات التامين والاستثمار ، والجهود المحلية والعربية في مجال مكافحة غسيل الأموال باعتبارها من الجرائم الحديثة التي لها أثر سلبي على الانشطة الاقتصادية والاستثمارية والمصرفية بشكل خاص.

كما ستناقش الدورة على مدى يومين عددا من القضايا ذات العلاقة بشأن غسيل الأموال كالحوالات المالية وممارسات غسيل الأموال واجراءات مكافحتها وما هية الجريمة الاقتصادية التي سيقدمها خبراء يمنيين في هذا المجال.

تصوير/ عبدالله حويس

اقتصاد عربية وعالمية

١,٤ مليار دولار حجم التبادل التجاري بين مصر والصين

بكين/سبأ

حافظت مصر على مركزها الخامس كاكبر شريك تجاري للصين على مستوى قارة افريقيا بحجم تجاري بلغ في نهاية نوفمبر الماضي ١ر٤٣٧ مليار دولار أمريكي بزيادة نسبتها ٦ر٤٧ ٪ على أساس سنوي.وبلغت الصادرات الصينية الى مصر ١ر٢٦٣ مليار دولار بزيادة ١ر٥٢ ٪بينما بلغت وارداتها من مصر ١٧٤ مليون دولار بزيادة ٤ر٢١ ٪ ٠

وحسب التقرير الدوري الصادر عن الهيئة الصينية العامة للجمارك فقد احتلت جنوب افريقيا المركز الاول بحجم تجاري بلغ في نهاية الاشهر الاحدى عشر من العام الماضي ٣٨١ر٥ مليار دولار امريكي بزيادة نسبتها ٥ر٥٤٪ على اساس سنوي بينما احتلت انجولا المركز الثاني بحجم تجاري بلغ ٢٤١ر٤ مليار دولار بزيادة ١٠٦ ٪ فيما احتل السودان المركز الثالث بحجم تجاري بلغ ٢٣٦ر٢ مليار دولار بزيادة ٢٦ ٪ ثم جاءت نيجيريا في المركز الرابع بحجم تجاري بلغ ٩٣٦ر١ مليار دولار بزيادة ٣ر١٠ ٪ ٠

اغلاق وحدتين بمصفاه ميناء الاحمدي النفطية

الكويت/سبأ

أغلقت شركة البترول الوطنية الكويتية أمس الأول وحدة لتقطير الخام طاقتها ١٢٠ الف برميل يوميا في مصفاة ميناء الاحمدي النفطية لمدة خمسة أسابيع للقيام بأعمال صيانة مقررة٠

وقالت الشركة في بيان أوردته قناة الجزيرة الفضائية أنه سيتم بعد ساعات وقف العمل أيضاً في وحدة أخرى لتقطير الخام طاقتها ١٢٠ الف برميل يوميا في المصفاة التي تبلغ طاقتها الاجمالية ٤٦٠ الف برميل يوميا٠ وستبقى مغلقة ثلاثة أسابيع٠وأوضحت الشركة أن أكبر وحدة في المصفاة وطاقتها ٢٠٠ الف برميل يوميا ستبقى قيد التشغيل الكامل أثناء أغلاق الوحدتين الاصغر حجما ٠٠ مشيرة الى أن ذلك لن يؤثر على صادرات الشركة من المنتجات النفطية نظرا لوجود مخزون كاف٠واضافت أن أصغر وحدة في المصفاة والتي يمكنها تكرير ٢٠ الف برميل يوميا من مزيج خاص من النفط الخام ستعمل أيضا بشكل عادي أثناء فترة الصيانة٠

امريكا ٥,٤٪ معدل البطالة في ديسمبر

□واشنطن /شنخوا /

ذكرت وزارة العدل الامريكية امس ان معدل البطالة في الولايات المتحدة استمر عند ٥,٤٪ في ديسمبر رغم انشاء الاقتصاد الامريكي ١٥٧ الف وظيفة جديدة في نفس الشهر .

واظهر التقرير ان الصناعات التحويلية الأمريكية اضافت ٣ الاف وظيفة في ديسمبر وهي اول مرة تضيف فيها وظائف منذ اغسطس الماضي واضافت صناعة البناء ٧ الاف وظيفة اخرى وهي الزيادة العاشرة على التوالي.

كما شهدت وظائف انتاج الخدمات نموا بلغ ١٤٤ الف وظيفة في ديسمبر بالرغم من خسارة قرابة ٢٠ الف وظيفة في تجارة التجزئة واضافت خدمات الأعمال والمهنيين ٤١ الف وظيفة في ديسمبر شملت ١٠ الاف في مجال الكمبيوتر و٩ الاف وظيفة مؤقتة للعام الماضي.

وخلال عام ٢٠٠٤ بالكامل زادت مليوني و٢٣١ الف وظيفة وهو افضل رقم منذ عام ١٩٩٩ مقارنة بنقص ٦١ الف وظيفة عام ٢٠٠٣ وزادت وظائف المصانع ٧٦ الف وظيفة عام ٢٠٠٤ وهي اول زيادة سنوية منذ عام ١٩٩٧ كما اضاف قطاع الخدمات ١,٩ مليون وظيفة العام الماضي.

ارتفاع محفظة الضمان للاسهم الاماراتية بنسبة ٨٣,٨٪

دبي / (رويترز)

أعلنت شركة ضمان الاماراتية للاستثمار امس أن محفظة الضمان للاسهم التابعة لها حققت نموا قدره ٨٣,٨٨ ٪ خلال العام الماضي.

واشار شهاب محمد قرقاش المدير التنفيذي للشركة الى ان صافي اصول المحفظة ارتفع الى ٢٥٨ مليون درهم (٧٠,٢٩مليون دولار) في بداية يناير الجاري من نحو ١٤٩ مليون درهم في شهر يناير عام ٢٠٠٤ .

وقال ان الربح النقدي للمحفظة بلغ نحو ٦,٠٩٪ وان توزيعات الارباح النقدية عن الربع الرابع من ٢٠٠٤ بلغت خمسة دراهم للسهم في الوقت الذي بلغ فيه توزيع الارباح الاجمالية عن العام الماضي ١٥,٧٥ درهم.

وقال قرقاش الذي كان يتحدث خلال مؤتمر صحفي للاعلان عن نتائج المحفظة ان هذه النتائج "جاءت على خلفية معدلات الاداء القوية للشركات والانخفاض النسبي لقيمة الاسهم الاماراتية ومؤشرات الاداء الاقتصادي القوية ونمو تدفقات العوائد النفطية."

وتوقع قرقاش ان يكون اداء المحفظة خلال العام الجاري ايجابيا "بالرغم من انه لن يكون في مستوى النمو الذي تحقق خلال هذا العام حيث نتوقع ان نحصل على نمو قدره نحو ٢٠ ٪."

واشار قرقاش الى ان صندوق ايفا الخليجي التابع لشركة ضمان والذي يمثل الية موحدة للمستثمرين الاقليميين والدوليين الراغبين في الاستثمار في اسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي حقق نموا قدره ٢١,٧ ٪ منذ تدشينه في شهر مارس من العام الماضي.

وقال أن صافي أصول صندوق ايفا بلغ في نهاية ديسمبر الماضي نحو ١٢١,٧ مليون درهم. وقال قرقاش ان سوقي الاسهم في دبي وابو ظبي يستفيدان من نحو ٢٢٠ مليار درهم من الاستثمارات بقطاع العقارات فضلا عن عدة مليارات متوقعة من العوائد النفطية.

واضاف "ارتفعت قيمة الاسهم المتداولة خلال العام الماضي الى نحو ٦٧,١ مليار درهم مقارنة مع ٧,٩ مليار درهم تم تداولها خلال عام ٢٠٠٣ فيما بلغت القيمة السوقية لسوقي الاسهم في الامارات خلال العام الماضي نحو ٣٥٥,٢ مليار ردهم مسجلة نسبة نمو قدرها ٩٨ ٪ مقارنة مع العام السابق."

٦,٥ مليار دولار قيمة الاستثمارات الصناعية في قطر

الدوحة /سبأ

بلغ عدد المصانع العاملة في دولة قطر ٤٣٠ مصنعا ٨٠ ٪ منها في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في الصناعات الغذائية والبلاستيكية والمعادن ومواد البناء

وذكر مدير ادارة تشجيع الاستثمار الصناعي في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية المهندس اسماعيل الشافعي في تصريحات صحفية له امس ان اجمالي الاستثمارات في هذه المصانع تقدر ب ٥٠ر٦ مليار دولار

واكد ان الارقام اوضحت ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الصناعات التحويلية في قطر بلغ ٠٣٨ر١ ٠٠ مشيرا الى ان قطر تتميز بعدة سمات في المجال الصناعي حيث تعتبر عاصمة الغاز الطبيعي العالمي وتوفر مقومات النهضة الصناعية من بنى تحتية كبناء المناطق الصناعية والطرق والمواصلات الى جانب جهودها في تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الاموال خاصة في المجال الصناعي ٠

ودعا الشافعي القطاع الخاص الخليجي الى الاستفادة من برنامجها السنوي المتميز تحت عنوان /ترويج فرص الاستثمار الصناعي/ وقال أن البرنامج منذ بدايته في عام ١٩٨٨ حتى الان روج لما لا يقل عن ٣٣٠ فرصة استثمارية واعدة قابلة للتطبيق على مستوى دول مجلس التعاون ٠

واشار الى ان حجم صادرات الصناعات القطرية بلغ ١١ مليار دولار طبقا لاحصائيات ٢٠٠٢م منها ٦ر٨٣٢ مليون دولار فقط للصادرات غير النفطية حيث استحوذت الصادرات النفطية على نسبة ٤ر٩٢ ٪ من حجم الصادرات ٠

في غضون ذلك يعتزم بنك دبي الاسلامي المساهمة في تمويل صفقة مشروع قطرغاز ٢ بقيمة ٥٣٠ مليون دولار وتصل التكلفة الاجمالية للمشروع نحو ٨ر١٢ مليار دولار ٠

وسوف تغطي قطر للبترول واكسون موبيل مبلغ ٢ر٥ مليار دولار ٠٠

فيما بلغت قيمة القروض ٦ر٧ مليار دولار من ٥٧ بنكا ومؤسسة مالية اقليمية وعالمية ٠

وقال عارف كوجي نائب رئيس قسم الاستثمار في بنك دبي الاسلامي في تصريحات صحفية له امس أن التمويل الاسلامي اصبح الان جزءا مكملا لأي عملية تمويل مهمة في المنطقة ٠

مما يعكس الثقة الكبيرة التى توليها قطر للبترول لبنك دبي الاسلامي في أن يكون أحد المنظمين لمثل هذه الصفقات ٠

٦٠ مليون دولار لاعادة توطين لاجئين جنوب السودان

السودان/ سبأ

اكدت المفوضية العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة ان اعادة توطين لاجئي جنوب السودان خلال عام ٢٠٠٥ سيكلف قرابة ٦٠ مليون دولار٠

وقالت المفوضية في بيان لها انها بحاجة الى حوالي ٦٠ مليون دولار لتأمين عودة لاجئي جنوب السودان الى ديارهم خلال العام ٢٠٠٥ وحده ٠

واكدت ان برنامج اعادة اللاجئين الى ديارهم ينقصه التمويل ٠٠ مشيرة الى انها طلبت من الدول المانحة ٧٠ و٢٩ مليون دولار لم تحصل منها سوى على ١و٦ مليون دولار٠

واضافت انها بحاجة عاجلة الى اموال لمواصلة عملياتها٠

واعتبرت ان اتفاق السلام الذى ستوقعه الحكومة السودانية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان اليوم في نيروبى يمكن ان يشكل خطوة اولى نحو اعادة حوالى ٥٠٠ الف لاجئ من جنوب السودان الى بلادهم ٠

وحسب المفوضية العليا٠ فان اكبر مجموعة من لاجئي جنوب السودان ٢٣٢الفا موجودة في اوغندا وتوجد مجموعة اخرى ٨٨ الفا في اثيوبيا . اضافة الى ٩٦ الفا في جمهورية الكونغو الديموقراطية و٦٠ الفا في كينيا و٦٣ الفا في جمهورية افريقيا الوسطى٠

اندونيسيا تحتاج ٢,٢ مليار دولار لاعمار اقليم اتشيه

الدول الصناعية تجمد ديون دول آسيا المنكوبة ومؤسسات التمويل تضاعف استثماراتها

واشنطن/سبأ

وافقت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى على تجميد مدفوعات الديون للدول التي تأثرت بكارثة الزلزال وموجات المد في آسيا /تسونامي٠ وطلبت المجموعة التي ترأسها بريطانيا من البنك الاسيوي للتنمية تقديم مساعدات طارئة للمنكوبين٠ وأيدت النداءات المطالبة باقامة نظام للانذار المبكر من موجات المد٠

ودعت المجموعة في بيان بثته قناة الجزيرة الفضائية امس صندوق النقد والبنك الدوليين الى استكمال ترتيبات التمويلات طويلة الاجل للدول المعنية نهاية الشهر الجاري٠

وتتطلب جهود الاغاثة تقييما شاملاً من جانب الصندوق والبنك لاحتياجات الدول المنكوبة٠

وعلى صعيد متصل قالت مصادر بالخزانة البريطانية أن نادي باريس للدول الدائنة سيناقش مسألة تجميد ديون الدول المنكوبة خلال اجتماع بباريس الاسبوع المقبل٠

يشار الى أن الزلزال وتسونامي خلفا دمارا كبيرا في عدد من دول جنوب آسيا خاصة أندونيسيا وسريلانكا وتايلند

إلى ذلك قالت مؤسسة التمويل الدولية ذراع البنك الدولي لتمويل القطاع الخاص انها قد تضاعف استثماراتها في المشروعات في اندونيسيا وتايلاند الى المثلين أو ثلاثة أمثال للمساعدة في اعادة الشركات والمنتجعات السياحية بعد موجات المد البحري المدمرة التي اعقبت زلزال المحيط الهندي.

وقال اميتافا باتيرجي مدير قسم شرق آسيا والمحيط الهادي بالمؤسسة امس الأول انه يتوقع ان يرتفع حجم الاموال المقدمة في صورة قروض وحصص في رؤوس اموال المشروعات الى حوالي ٦٠٠ مليون دولار في اندونيسيا و٢٠٠ مليون دولار في تايلاند.

واضاف قائلا "قد نضاعف برنامجنا الى المثلين او ربما ثلاثة امثال الحجم الحالي في هذين البلدين لكن عندما نتحدث بواقعية فانني اتوقع أن يزيد في المدى المتوسط بحوالي ٥٠ ٪."

وتساعد مؤسسة التمويل الدولية في تمويل استثمارات القطاع الخاص في الدول النامية حيث غالبا ما يكون من الصعب على الشركات جمع رأس مال.

وتعهدت المؤسسة امس الأول بتقديم منح قيمتها ٢,٥ مليون دولار لمجاراة تكاليف الشركات في مساعدة جهود ازالة كارثة امواج المد على حسابها الخاص.

وقال بانيرجي ان الحكومة التايلاندية كانت جريئة في مساعدة الانشطة التجارية التي تأثرت بالكارثة التي اودت بحياة اكثر من ١٥٣ الف شخص في كل انحاء المنطقة في الوقت الذي من المتوقع ان تتدخل فيه البنوك ايضا.

ولكنه اضاف ان مؤسسة التمويل الدولية يمكن ان توفر التمويل ايضا من خلال اتحادات الفنادق لاعادة بناء المباني ومساعدات المنتجعات من خلال تسهيلات مالية الى ان تعود السياحة.

وقال "حتى بعد اعادة بناء هذه الاماكن فانها لن تعود على الفور الى ماكانت عليه لان نسب الاشغال ستكون ضعيفة." وفي اندونيسيا حيث قتل ١٠١٣١٨ شخصا قال بانيرجي ان مؤسسة التمويل تبحث تقديم تمويل من خلال البنوك المحلية للانشطة التجارية بما في ذلك صناعة صيد الاسماك التي تضررت بشدة. وقال نيل جريجوري مدير مؤسسة التمويل الدولية لجنوب اسيا ان المؤسسة تحاول التأكد من ان الانشطة التجارية المحلية في سريلانكا والمالديف تستفيد ايضا من المساعدات التي تتدفق على المنطقة. واضاف ان الانشطة الصغيرة هي اكثر من تضرر من كارثة آسيا وان مؤسسة التمويل تريد مساعدتها. وقال"التأثير الفعلي المباشر على القطاع الخاص الرسمي.. وهي الشركات الاكبر التي نعمل معها.. محدود الى حد ما ووقع التأثير بشكل حقيقي على الشركات الصغيرة والقطاع غير الرسمي."

واضاف"نأمل بالقيام بدور في تمويل الانشطة الصغيرة والمشروعات الصغيرة في اطار جهود اعادة البناء."

وفي جاكرتا ذكرت وسائل الاعلام الاندونيسية امس أن حكومة اندونيسيا تحتاج الى ما يقدر بنحو ٢ر٢ مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة لاعادة بناء أقليم أتشيه المدمر٠

وقال مسئولون محليون لوكالة الانباء الالمانية أنه على المدى القصير ستخصص الاموال للاسكان والتسهيلات الصحية وأعمال البنية الاساسية ٠

ومن المقرر أن يتوجه فريق من وزارة المالية الاندونيسية الاسبوع المقبل الى فرنسا لمتابعة التعهدات التى قطعتها دول كثيرة في أنحاء العالم وبلغت قيمتها نحو ٤ مليارات دولار للتخفيف من آثار كارثة تسونامي٠

يشار الى أن أندونيسيا تعتبر أكثر الدول تضررا من كارثة تسونامي المدمرة في ٢٦ /ديسمبر الماضي٠ حيث أرتفعت حصيلة القتلى فى الزلزال المدمر وأمواج المد البحري في اندونيسيا الى ٩٨٤٨٩ حالة وفاة مسجلة وأدرج ١٥٤٢٠ في عداد المفقودين في أقليم أتشيه الشمالي ٠ وهناك أكثر من نصف مليون مشرد في أقليم أتشيه على الطرف الشمالي من جزيرة سومطرة٠